



## بمشاركة مراقبين دوليين:

## الانتخابات التشريعية اللبنانية تنطلق اليوم على أربع مراحل

بيروت مما دعا مناصري الحريري إلى الاقتراع والمشاركة من أجل إعطاء شرعية شعبية جديدة لقيادة التيار الذي سوف يستكمل مسيرته والده بفوز المعارضة ٨٠ - ٩٠ مقعداً من مقاعد البرلمان من أصل ١٢٨ نائباً.

وفي الجنوب تشير بعض مكونات من تحالف انتخابي بين حركة أمل وحزب الله ، كما يتوقع أن تحقق المعارضة فوزاً كبيراً في هذه الانتخابات وينتج عنها برلمان لبناني جديد.

تأتي الانتخابات اللبنانية كخطوة جادة في بناء المستقبل وترسيخ مبدأ الديمقراطية بمشاركة كل القوى السياسية والتيارات المختلفة في لبنان.

لبنان والبقاع شرقاً في ١٢ يونيو . وستكون المرحلة الرابعة والأخيرة من هذه الانتخابات في شمال لبنان يوم ١٩ يونيو .

كما ستجرى الانتخابات للمرة الأولى بوجود مراقبين دوليين من ضمنهم ١٠٠ مراقب من الاتحاد الأوروبي وبذلك يصل عدد المراقبين إلى ١٢٠٠ ، حيث يرأس بعثة المراقبين النائب الأوروبي المحافظ الإسباني (خوسيه ايناسيوسا لاخرانكا) عضو لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي.

ويرى المحللون أن الفوز بات مضموناً لسعد الدين الحريري نجل رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري ، ويعتبر فوزاً سهلاً في

المذكورة. تلخص موقف سعد الدين الحريري في حملته الانتخابية على أن رفيق الحريري لم يكن يوماً زعيماً ميليشياً ولم يشارك بأي شكل من الأشكال في الحرب الأهلية اللبنانية. وتتنافس المعارضة والقوى والتيارات على الوطني الحر بزعامة العماد ميشال عون .

وفي الجنوب يتحالف حزب الله مع حركة أمل الشعبية التي يترجمها رئيس مجلس النواب نبيه بري ويتنافس على المقعد الستة مرشحين.

وعن المقاعد المارونية الثلاثة في دائرة الشوف جنوب شرق بيروت معقل الزعيم الدرزي وليد جنبلاط أعلن اليأس عطا الله ترشيجة مفقوداً عن أحد المقاعد

تقرير / قاسم الشاوش

■... يتوجه صباح اليوم الناخبون اللبنانيون إلى صناديق الاقتراع للمشاركة في المرحلة الأولى من الانتخابات التشريعية وسط توقع بفوز لوائح سعد الدين الحريري الذي اغتيل في فبراير الماضي.

وقال بيان صحفي صادر عن مكتب وزير الشؤون الخارجية ناصر القدوة مندوب السلطة إلى المؤتمر أن الوضع سيضع المشاركين في صورة الأوضاع السياسية في المنطقة وتذكر إسرائيل لتفاهات شرم الشيخ وأهمية التحرك الأوروبي والتشويق الوطني في دعم الموقف الفلسطيني والمشاركة في إعمار المناطق الفلسطينية بعد انسحاب إسرائيل من غزة.

وأضاف: القسوة إن السلطة الفلسطينية ستسعى كذلك إلى العمل من أجل تسريع تطبيق اتفاقية الشراكة بين الدول الأعضاء من أجل خلق منطقة تجارية حرة في المنطقة المتوسطة معتبراً أن المشاركة الفلسطينية ستكون فعالة.

ويعد مؤتمر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي ونظرائهم في الشرق الأوسط في لوكسمبورج يومي ٣١/٣٠ مايو الجاري لبحث مسألة الديمقراطية

## وعدود إسرائيلية بالافراج عن (٤٠٠) معتقل فلسطيني

## «السلطة» تأمل قيام الشراكة الأوروبية المتوسطة بإعادة إعمار غزة

وكان شارون أعلن هذا القرار في ٢٤ مايو في واشنطن أثناء المؤتمر السنوي للجنة العلاقات العامة الأمريكية - الإسرائيلية إبياك اللوبي اليهودي النافذ في الولايات المتحدة مؤكداً عزمه بذلك على مساعدة الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وأوضحت الإذاعة أن مسؤولين إسرائيليين من أجهزة الأمن ووزارة العدل سيضعون اللائحة المفصلة للأسرى الذين يمكن الإفراج عنهم بعد أن يتلقوا أمراً من الحكومة بهذا الصدد.

وإثناء القمة التي جمعت بين أرئيل شارون ومحمود عباس في شرم الشيخ بمصر في ٨ فبراير الماضي تعهدت إسرائيل بإطلاق سراح تسعة مئة معتقل فلسطيني.

وقد أفرج فعلاً عن دفعة أولى من ٥٠٠ معتقل فلسطيني في ٢١ فبراير الماضي.

وتشير معظم التقديرات إلى أن حوالي سبعة آلاف فلسطيني معتقلون حالياً في السجون الإسرائيلية.

وفي الخليل جنوب الضفة الغربية ، تظهر عشرات الفلسطينيين معظمهم من النساء مطالبين بالإفراج عن جميع المعتقلين الفلسطينيين في إسرائيل.



والاصلاحات الاقتصادية في المنطقة إضافة إلى موضوع العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية. معتقل فلسطيني.

رام الله الضفة الغربية/وكالات

أعلنت السلطة الفلسطينية أمس عشية انعقاد مؤتمر الشراكة الأوروبية المتوسطة أنها ستحتج المشاركين في اللقاء العمل على دعمها والمساهمة في إعمار المناطق الفلسطينية بعد انسحاب الإسرائيلي المرتقب من قطاع غزة.

وقال بيان صحفي صادر عن مكتب وزير الشؤون الخارجية ناصر القدوة مندوب السلطة إلى المؤتمر أن الوضع سيضع المشاركين في صورة الأوضاع السياسية في المنطقة وتذكر إسرائيل لتفاهات شرم الشيخ وأهمية التحرك الأوروبي والتشويق الوطني في دعم الموقف الفلسطيني والمشاركة في إعمار المناطق الفلسطينية بعد انسحاب إسرائيل من غزة.

وأضاف: القسوة إن السلطة الفلسطينية ستسعى كذلك إلى العمل من أجل تسريع تطبيق اتفاقية الشراكة بين الدول الأعضاء من أجل خلق منطقة تجارية حرة في المنطقة المتوسطة معتبراً أن المشاركة الفلسطينية ستكون فعالة.

ويعد مؤتمر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي ونظرائهم في الشرق الأوسط في لوكسمبورج يومي ٣١/٣٠ مايو الجاري لبحث مسألة الديمقراطية

## الكونجرس يعيق الكثير من مبادرات الرئيس بوش

■ واشنطن / أ ف ب/ أكد الرئيس الأمريكي جورج بوش فور انتخابه لولاية رئاسية ثانية في نوفمبر عزمه على استخمار رصيده السياسي غير أن العقبات التي وضعها الكونجرس على طريقه تعيق مبادراته.

فالتكاسات تتراكم أمام الرئيس الجمهوري بعد أن تأخر تعيين مرشحه لمنصب المندوب لدى الأمم المتحدة جون بولتن والتشديد بغرض فيتنق رئاسي على اقتراح قانون حول خلايا المنشأ واستمرار الجدل حول إصلاح والمثير للدهشة في الأمر أن حزب بوش الجمهوري يسيطر على مجلسي النواب والشيوخ فيما بدت المعارضة الديمقراطية قبل ستة أشهر فقط محيطة بعد هزيمة مرشحه للرئاسة جون كيري.

وقال ستيفن هيس خبير التاريخ الرئاسي في مؤسسة بروكينغز في واشنطن أن الرئاسة في ولاية ثانية أشبه بعد عكسي لكن ما يدعشني هو أنه يجري بهذه السرعة.

وتراجع معدل شعبية جورج بوش إلى ٤٦٪ ووجدتها حربه ضد الإرهاب لا تزال تحظى باستحسان غالبية من الأمريكيين.

وتمكن الديمقراطيون من تأجيل التصويت حول تعيين بولتن المحافظ المتشدد حتى السابع من يونيو. كما صوت مجلس النواب على اقتراح قانون حول زيادة التمويل الفدرالي للبحوث العلمية حول خلايا المنشأ فيما يهدد بوش بفرض فيتنق رئاسي على الأمر متذرعاً بحماية حياة الأجنة.

ويقال إصلاح نظام التقاعد الفدرالي الذي اعتبره الرئيس من أولويات ولايته الرئاسية الثانية. بقدر كبير في الكونجرس حتى في صفوف الجمهوريين.

ورأى ستيفن هيس أنه ثمة في الوقت نفسه مشكلات حقيقية كثيرة يواجهها المواطنون تبقى مهمة مثل سعر البنزين وزيادة معدلات الفائدة على القروض العقارية، وهذا تحديداً ما يجدر بالرؤساء معالجته وليس المشكلات التي ستطرخ بعد عشرين سنة.

ويبقى نصف الانتصار الوحيد الذي حققه الرئيس الأمريكي التسوية بشأن تعيين قضاة في محاكم الاستئناف الفدرالية بعد أن عرقل الديمقراطيون في الكونجرس هذه المبادرة من خلال مناورات إجرائية. ومن المتوقع أن يصادق مجلس الشيوخ على تعيين ثلاثة إلى خمس من هؤلاء القضاة فيما يؤجل إلى أجل غير مسمى تعيين الآخرين وهم الأكثر تشدداً بين القضاة المحافظين.

ومن المحتمل أن يؤدي هذا الاتفاق إلى تسوية مماثلة بالنسبة لتعيين قضاة في المحكمة العليا الهيئة الأساسية في النظام السياسي الأمريكي. خلفاً لقضاة يتوقع رحيلهم خلال السنتين المقبلتين، ويبقى النواب الجمهوريون نصب أعينهم



■ واشنطن / أ ف ب/ أكد الرئيس الأمريكي جورج بوش فور انتخابه لولاية رئاسية ثانية في نوفمبر عزمه على استخمار رصيده السياسي غير أن العقبات التي وضعها الكونجرس على طريقه تعيق مبادراته.

فالتكاسات تتراكم أمام الرئيس الجمهوري بعد أن تأخر تعيين مرشحه لمنصب المندوب لدى الأمم المتحدة جون بولتن والتشديد بغرض فيتنق رئاسي على اقتراح قانون حول خلايا المنشأ واستمرار الجدل حول إصلاح والمثير للدهشة في الأمر أن حزب بوش الجمهوري يسيطر على مجلسي النواب والشيوخ فيما بدت المعارضة الديمقراطية قبل ستة أشهر فقط محيطة بعد هزيمة مرشحه للرئاسة جون كيري.

وقال ستيفن هيس خبير التاريخ الرئاسي في مؤسسة بروكينغز في واشنطن أن الرئاسة في ولاية ثانية أشبه بعد عكسي لكن ما يدعشني هو أنه يجري بهذه السرعة.

وتراجع معدل شعبية جورج بوش إلى ٤٦٪ ووجدتها حربه ضد الإرهاب لا تزال تحظى باستحسان غالبية من الأمريكيين.

وتمكن الديمقراطيون من تأجيل التصويت حول تعيين بولتن المحافظ المتشدد حتى السابع من يونيو. كما صوت مجلس النواب على اقتراح قانون حول زيادة التمويل الفدرالي للبحوث العلمية حول خلايا المنشأ فيما يهدد بوش بفرض فيتنق رئاسي على الأمر متذرعاً بحماية حياة الأجنة.

ويقال إصلاح نظام التقاعد الفدرالي الذي اعتبره الرئيس من أولويات ولايته الرئاسية الثانية. بقدر كبير في الكونجرس حتى في صفوف الجمهوريين.

ورأى ستيفن هيس أنه ثمة في الوقت نفسه مشكلات حقيقية كثيرة يواجهها المواطنون تبقى مهمة مثل سعر البنزين وزيادة معدلات الفائدة على القروض العقارية، وهذا تحديداً ما يجدر بالرؤساء معالجته وليس المشكلات التي ستطرخ بعد عشرين سنة.

ويبقى نصف الانتصار الوحيد الذي حققه الرئيس الأمريكي التسوية بشأن تعيين قضاة في محاكم الاستئناف الفدرالية بعد أن عرقل الديمقراطيون في الكونجرس هذه المبادرة من خلال مناورات إجرائية. ومن المتوقع أن يصادق مجلس الشيوخ على تعيين ثلاثة إلى خمس من هؤلاء القضاة فيما يؤجل إلى أجل غير مسمى تعيين الآخرين وهم الأكثر تشدداً بين القضاة المحافظين.

ومن المحتمل أن يؤدي هذا الاتفاق إلى تسوية مماثلة بالنسبة لتعيين قضاة في المحكمة العليا الهيئة الأساسية في النظام السياسي الأمريكي. خلفاً لقضاة يتوقع رحيلهم خلال السنتين المقبلتين، ويبقى النواب الجمهوريون نصب أعينهم

■ واشنطن / أ ف ب/ أكد الرئيس الأمريكي جورج بوش فور انتخابه لولاية رئاسية ثانية في نوفمبر عزمه على استخمار رصيده السياسي غير أن العقبات التي وضعها الكونجرس على طريقه تعيق مبادراته.

فالتكاسات تتراكم أمام الرئيس الجمهوري بعد أن تأخر تعيين مرشحه لمنصب المندوب لدى الأمم المتحدة جون بولتن والتشديد بغرض فيتنق رئاسي على اقتراح قانون حول خلايا المنشأ واستمرار الجدل حول إصلاح والمثير للدهشة في الأمر أن حزب بوش الجمهوري يسيطر على مجلسي النواب والشيوخ فيما بدت المعارضة الديمقراطية قبل ستة أشهر فقط محيطة بعد هزيمة مرشحه للرئاسة جون كيري.

وقال ستيفن هيس خبير التاريخ الرئاسي في مؤسسة بروكينغز في واشنطن أن الرئاسة في ولاية ثانية أشبه بعد عكسي لكن ما يدعشني هو أنه يجري بهذه السرعة.

وتراجع معدل شعبية جورج بوش إلى ٤٦٪ ووجدتها حربه ضد الإرهاب لا تزال تحظى باستحسان غالبية من الأمريكيين.

وتمكن الديمقراطيون من تأجيل التصويت حول تعيين بولتن المحافظ المتشدد حتى السابع من يونيو. كما صوت مجلس النواب على اقتراح قانون حول زيادة التمويل الفدرالي للبحوث العلمية حول خلايا المنشأ فيما يهدد بوش بفرض فيتنق رئاسي على الأمر متذرعاً بحماية حياة الأجنة.

ويقال إصلاح نظام التقاعد الفدرالي الذي اعتبره الرئيس من أولويات ولايته الرئاسية الثانية. بقدر كبير في الكونجرس حتى في صفوف الجمهوريين.

ورأى ستيفن هيس أنه ثمة في الوقت نفسه مشكلات حقيقية كثيرة يواجهها المواطنون تبقى مهمة مثل سعر البنزين وزيادة معدلات الفائدة على القروض العقارية، وهذا تحديداً ما يجدر بالرؤساء معالجته وليس المشكلات التي ستطرخ بعد عشرين سنة.

ويبقى نصف الانتصار الوحيد الذي حققه الرئيس الأمريكي التسوية بشأن تعيين قضاة في محاكم الاستئناف الفدرالية بعد أن عرقل الديمقراطيون في الكونجرس هذه المبادرة من خلال مناورات إجرائية. ومن المتوقع أن يصادق مجلس الشيوخ على تعيين ثلاثة إلى خمس من هؤلاء القضاة فيما يؤجل إلى أجل غير مسمى تعيين الآخرين وهم الأكثر تشدداً بين القضاة المحافظين.

ومن المحتمل أن يؤدي هذا الاتفاق إلى تسوية مماثلة بالنسبة لتعيين قضاة في المحكمة العليا الهيئة الأساسية في النظام السياسي الأمريكي. خلفاً لقضاة يتوقع رحيلهم خلال السنتين المقبلتين، ويبقى النواب الجمهوريون نصب أعينهم

## لتطبيقه في نزاعات تالية:

## البنجابيون يستخلص دروس (حرب المدن) في العراق

وقال الكومندان شون وايت من كندا أن نسبة سكان العالم المقيمين في المدن ستزداد، وبالتالي فإن العمليات في المدن ستزداد أيضاً.

واتخذ النزاع العراقي نموذجاً لهذه السنة وعلقت خرائط جغرافية لتباعد على جدران القاعات حيث جلس المشاركون ومعظمهم باللباس العسكري خلف أجهزة كمبيوتر نقالة.

وقال مدير الندوة فرانك جوردان: إن العديد من المشاركين في هذا التمرين كانوا في العراق لكن ديليدج حذر من أن الهدف ليس تكرار عملية حرية العراق، كما أنه غير وارد أيضاً وضع تصور لما قد يحصل في العراق بل الاستعداد إلى بيئة عمليات تعرفها جيداً ولدينا خرائط وضور وخبراء عنها بهدف وضع نظرية لحرب المدن.

وتقوم مجموعة داخل الندوة ببحث الوسائل التكنولوجية المفيدة في إطار حرب المدن مع التشديد هذه السنة على وسائل المراقبة والاستطلاع.

■ بوتوماك / الولايات المتحدة/اف ب/ تمثل الحرب داخل المدن التي يخوضها الجيش الأمريكي في العراق بنظر البنجابيون نموذجاً ينبغي استخلاص العبر منه لتطبيقه في نزاعات تالية.

واجتمع أكثر من ٢٥٠ شخصاً معظمهم من العسكريين خلال الأيام الماضية في مركز محاضرات في بوتوماك ماريلاند قرب واشنطن لبحث الحلول التي يمكن اعتمادها لمواجهة هذه الحرب من نوع خاص والجارية في العراق.

والجانب أحد منظمي الندوة دافيد ديليدج وهو ضابط متقاعد في المارينز أننا ندرس المشكلات والأفكار والتقنيات في بيئة مدنية.

وارسلت سبع دول هي فرنسا وكندا وبريطانيا وأستراليا وهولندا والسويد وبولندا فضلاً عن حلف شمال الأطلسي ضباطاً إلى هذه الندوة بسبب تزايد العمليات التي تنفذها ائتلافات من الدول أو المنظمات.

## شيراك (يراهن) على (نعم) للدستور الأوروبي

■ باريس/ (ا. ف. ب.) بعد عشرة أعوام من دخوله قصر الإليزيه يجازف الرئيس الفرنسي جاك شيراك في استفتاء اليوم، لأن رفض الدستور الأوروبي الجديد سيضعف سلطته في فرنسا كما في أوروبا خلال العامين الآخرين من ولايته. وشيراك - (٧٢ عاماً) - وضع كل قواه في المعركة لإقناع الفرنسيين بالتصويت بـ «نعم» رغم أن الاستطلاعات الأخيرة ترجح فوز الـ «لا» وقد رفض تقديم استقالته في حال فاز رفض الدستور بخلاف ما فعله الجنرال شارل ديغول بعد خسارته الاستفتاء حول مجلس الشيوخ واللامركزية عام ١٩٦٩م.

وحتى لو رفض شيراك ربط مصيره بنتيجة الاستفتاء فإن رفض الدستور سيضعف إيجاباً رئيسياً في حياة سياسية طويلة راحرة بالفقرات، وسيلقي بثقله على ولايته التي تنتهي أعوامها الخمسة في ٢٠٠٧م.

وعلى الصعيد الداخلي سيكون صعباً جداً على شيراك أن يسعى إلى ولاية ثالثة، فالرئيس ومحيطه يشك في احتمال محتمل مماثل في مواجهة الطموحات الرئاسية لرئيس الاتحاد من أجل حركة شعبية، الذي يشكل حزب الغالبية، الوزير السابق نيكولا ساركوزي، وهو الخصم الكبير لشيراك في

معسكر اليمين.

ورفض السنغور بالنسبة إلى شيراك سيضاف إلى الهزائم القاسية لليمين في الانتخابات المحلية والأوروبية عام ٢٠٠٤م، ومعلوم أن شيراك يدين بإعادة انتخابه عام ٢٠٠٢م باختيارية (٨٢٪) من الأصوات إلى تعبئة الناخبين، خصوصاً مناصري اليسار للحوول دون وصول زعيم اليمين المتطرف جان ماري لوين، الذي احتل المركز الثاني في الدورة الأولى متقدماً على المرشح الاشتراكي ليونيل جوسبان.

وخلال الحملة استمر تدهور شعبية شيراك، وفي ظل المناخ من التمثل الشعبي الناجم عن القلق الاجتماعي وعد شيراك بدفع جديد بعد الاستفتاء سيتجلى حتماً بتعديل داخل الحكومة التي يتزعمها جان بييار رافاران الذي يفترق إلى الشعبية.

ويعد دومينيك بوفيلمان، وزير الداخلية، الوفي لشيراك، أحد أبرز المرشحين لخلافة رافاران في حال قرر الرئيس الفرنسي القيام بهذا التغيير.

وشيراك، الذي يشغل كل المناصب العليا في الدولة - نائب وزير مرآت عدة ورئيس للوزراء مرتين ورئيس بلدية باريس من ١٩٧٧ إلى ١٩٩٥م ورئيس جمهورية - منذ ذلك العام يعتبره خصومه رئيساً متقلباً وغير ثابت وقادراً على اقتحام السلطة أكثر من ممارستها، لكن مناصريه

يشيدون بقدرته الكبيرة على النهوض مجدداً في حال الفشل، الأمر الذي سيحتاج إليه كثيراً في مرحلة ما بعد الاستفتاء إذا انتصر رافاضو الدستور.

■ في ما يأتي الإصلاحات الدستورية الأساسية في معاهدة «نيس»، التي تم التفاوض عليها في ديسمبر ٢٠٠٠م ودخلت حيز التطبيق في أول فبراير ٢٠٠٣م، علماً أن إدارة المؤسسات الأوروبية سنظّل تتم بموجبه في حال رفض الفرنسيون الدستور الأوروبي.

■ لكل بلد عند معين من الأصوات عند التصويت على القرارات بالغالبية الموصوفة في الاجتماعات الوزارية.

واقترت معاهدة «نيس» توازناً جديداً في الأصوات من (٣ - ٢٩) مقابل (١٠ - ٢) سابقاً بهدف أخذ الأهمية الديموغرافية لكل بلد في الاعتبار، وتم الحفاظ على التكافؤ بين الكبار، ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة

■ لكل دولة، وفق معاهدة «نيس»، مفوض أوروبي واحد، وبذلك الغيت القاعدة التي تقول أن كلاً من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وإسبانيا لها مفوضان مقابل مفوض واحد لكل من الدول الأخرى.

وعندما يضم الاتحاد (٢٧) عضواً، على القادة الأوروبيين أن يحدوا بالإجماع العدد الجديد للمفوضين، والذي يجب أن يكون أقل من عدد الدول الأعضاء.

ويتعين رئيس المفوضية بالغاالبية الموصوفة وليس بتوافق المجلس الأوروبي كما (٨٠) مليوناً، أي دولة يمكنها إذا شاعت أن تتأكد من أن الدول التي تؤيد قراراً معيناً يمثل

■ لكل دولة، وفق معاهدة «نيس»، مفوض أوروبي واحد، وبذلك الغيت القاعدة التي تقول أن كلاً من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وإسبانيا لها مفوضان مقابل مفوض واحد لكل من الدول الأخرى.

وعندما يضم الاتحاد (٢٧) عضواً، على القادة الأوروبيين أن يحدوا بالإجماع العدد الجديد للمفوضين، والذي يجب أن يكون أقل من عدد الدول الأعضاء.

ويتعين رئيس المفوضية بالغاالبية الموصوفة وليس بتوافق المجلس الأوروبي كما (٨٠) مليوناً، أي دولة يمكنها إذا شاعت أن تتأكد من أن الدول التي تؤيد قراراً معيناً يمثل

■ لكل دولة، وفق معاهدة «نيس»، مفوض أوروبي واحد، وبذلك الغيت القاعدة التي تقول أن كلاً من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وإسبانيا لها مفوضان مقابل مفوض واحد لكل من الدول الأخرى.

وعندما يضم الاتحاد (٢٧) عضواً، على القادة الأوروبيين أن يحدوا بالإجماع العدد الجديد للمفوضين، والذي يجب أن يكون أقل من عدد الدول الأعضاء.

ويتعين رئيس المفوضية بالغاالبية الموصوفة وليس بتوافق المجلس الأوروبي كما (٨٠) مليوناً، أي دولة يمكنها إذا شاعت أن تتأكد من أن الدول التي تؤيد قراراً معيناً يمثل

■ لكل دولة، وفق معاهدة «نيس»، مفوض أوروبي واحد، وبذلك الغيت القاعدة التي تقول أن كلاً من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وإسبانيا لها مفوضان مقابل مفوض واحد لكل من الدول الأخرى.

وعندما يضم الاتحاد (٢٧) عضواً، على القادة الأوروبيين أن يحدوا بالإجماع العدد الجديد للمفوضين، والذي يجب أن يكون أقل من عدد الدول الأعضاء.

ويتعين رئيس المفوضية بالغاالبية الموصوفة وليس بتوافق المجلس الأوروبي كما (٨٠) مليوناً، أي دولة يمكنها إذا شاعت أن تتأكد من أن الدول التي تؤيد قراراً معيناً يمثل



■ لكل دولة، وفق معاهدة «نيس»، مفوض أوروبي واحد، وبذلك الغيت القاعدة التي تقول أن كلاً من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وإسبانيا لها مفوضان مقابل مفوض واحد لكل من الدول الأخرى.

وعندما يضم الاتحاد (٢٧) عضواً، على القادة الأوروبيين أن يحدوا بالإجماع العدد الجديد للمفوضين، والذي يجب أن يكون أقل من عدد الدول الأعضاء.

ويتعين رئيس المفوضية بالغاالبية الموصوفة وليس بتوافق المجلس الأوروبي كما (٨٠) مليوناً، أي دولة يمكنها إذا شاعت أن تتأكد من أن الدول التي تؤيد قراراً معيناً يمثل